العدد 4400 الأربعاء 24 سبتمبر 2014 الموافق 29 ذو القعدة 1435هـ

Wednesday 24 September 2014, Issue No.4400

هاني الفردان

hani.alfardan@alwasatnews.com

المحمود... ومن يبث روح الكراهية الطائفية؟

□ طرح الخميس الماضي (18 سبتمبر/ أيلول 2014) مشروع سياسي جديد حمله سمو ولي العهد يهدف لإخراج البلاد من أزمتها السياسية الخانقة والممتدة منذ فبراير/ شباط 2011 حتى يومنا هذا.

وطرح ولي العهد في خطابه الذي أرسله إلى عاهل البلاد، والذي كان هدفه الأساسي الحفاظ على النسيج الوطني الجامع، ورأب الصدع، والعمل على توحيد الصفوف، رغم الاختلافات السياسية والآراء بشأنه، يخرج من جديد قيادي تجمع الوحدة بخطاب أقرب إلى خطاب «كراهية» علني ومدعوم رسمياً، وبحضور سفير يمثل الدولة في عاصمة أوروبية.

الحديث عن الإرباكات السياسية الرسمية بشأن «خطاب الكراهية» و«التوتر الطائفي»، قد يوصف على أنه نتيجة أخطاء إستراتيجية في قراءة تداعيات توصيف المشهد البحريني سواء كان «طائفياً» أم «سياسياً» أو حتى «إرهابياً».

تبقى السلطة تمارس دوراً سياسياً، قد تصيب به، في لحظة ما، ومن ثم تكتشف عواقبه عندما ترتد نتائجه عكسياً بما لم تحسب له حساباً، لتغيِّر بذلك تحركاتها، وتفرض إيقاع ذلك على مواليها.

بث موقع تجمع الوحدة الالكتروني يوم السبت (20 سبتمبر 2014) نص كلمة رئيس التجمع الشيخ عبداللطيف المحمود، قدّم فيها «تلخيصاً تحليلياً لأزمة البحرين في العاصمة الفنلندية هلسنكي»، كان مع المحمود بحسب الموقع خولة المهندي من صرح البحرين الحضاري، والشيخ ناصر آل خليفة السكرتير الثاني بسفارة البحرين ببروكسل في الدائرة المستديرة التي أقامتها جمعية الصداقة الفنلندية البحرينية يوم الثلثاء (16 سبتمبر) في العاصمة الفنلندية (هلسنكي).

التلخيص كان بمثابة خطاب «طائفي» واضح وصريح، وقد جاء فيه بالحرف الواحد: «ظهرت روح الكراهية الطائفية الشيعية التي كانت مستترة من أتباع التيارين في كثير من القطاعات العامة والخاصة عندما ظنوا أن مخططهم قد أصبح قاب قوسين أو أدنى من التحقيق، وأن النظام سوف ينهار كما انهار النظام التونسي والمصري».

هذا الحديث يأتي ضمن متناقضات المحمود المعتادة، وتقلباته حسب ظروف كل مرحلة، فليس بعيداً ذلك الحديث عمّا قاله بأن الأزمة البحرينية ليست «طائفية»، وذلك عندما رفض في كلمة للمصلين بعد صلاة الجمعة في مسجد بالحد يوم الجمعة (4 أكتوبر 2013) إعلان الرئيس الأميركي أن البحرين بها «توتر طائفي».

لم نستغرب كثيراً تقلبات المحمود عن وصف ما يحدث في البحرين تارةً بـ «الطائفي»، وتارةً بـ «غير الطائفي». ذلك التقلب يكشف حقيقة المبادئ والقيم السياسية لدى تجمع الوحدة الذي لا يملك قراره، فهذه الجماعة «مُستَخدمة» ومجرد «ريموت كونترول» حسب تصريحاتهم المنشورة.

المحمود الذي تحدّث علناً وصراحةً، عن «انقسام سني شيعي في البحرين»، في تصريحه لوكالة الأنباء الفرنسية في 27 مايو/ أيار 2012، وقال بالحرف الواحد: «الآن انتهت الثقة بين الطائفتين السنية والشيعية»، وحاول في وقت آخر التنكّر من تبعات ما روّج لهُ واستمات في الدفاع عنه منذ عامين ونصف العام، من وجود أزمة طائفية، وذلك التزاماً بالسير على النهج الرسمي الذي أصبح مرتبكاً منذ خطاب الرئيس الأميركي، إلا أنه عاد من جديد للحديث عن «صراع شيعي سني في البحرين»، بل ذهب لأكثر من ذلك عندما تحدّث عن «روح الكراهية الطائفية».

أكثر من استُخدم للترويج لوجود أزمة طائفية في البحرين هو المحمود، وهوَ أكثر من تحدّث عن هذه «الأزمة الطائفية»، وهو العنصر الأساس والمروّج الأول لذلك المشروع منذ فبراير 2011، وهو ما أثبتته الوثيقة السياسية لتجمع الوحدة نفسه.

الشواهد والدلائل كثيرة، بشأن أحاديث المحمود، ووصفه لما يجري في البحرين من أزمة سياسية، بأنها «أزمة طائفية»، والكل يعلم الأسباب التي تجعل من المحمود وتجمعه، والآن توابعها من جمعيات، يركّزون دائماً على أن الأزمة البحرينية «طائفية».

دائماً ما يكون الدليل من على لسان صاحبه أكثر قوة وثبوتاً، وإثبات أن «تجمع الوحدة» هو من كرس نفسه لبث روح الكراهية في المجتمع البحريني ليس صعباً أبداً، فهو أمرٌ موثّق في تقريره السياسي بوضوح، حرفاً ونصاً، ليكون وثيقةً تاريخيةً دامغةً لمحاكمة صادقة.

إن آخر عبارة صادق عليها المحمود في تقرير «تجمع الوحدة»، هو ذلك التوصيف الطائفي للمشهد البحريني الذي أكّد فيه استخدام الشارع السني «كورقة ضغط شعبية مناهضة رافضة لتلك المطالبات الأحادية (الشيعية)، وهذا الموقف المناهض والرافض كان في ظاهره لصالح المكوّن الآخر من المجتمع في حفظ كيانه وحقوقه، ويحمل في حقيقته أيضاً صالح النظام الحاكم والقبيلة الذي بدا مقدّماً على مصالح الطائفة».

المشهد الطائفي الذي يروّج له المحمود وتجمع الوحدة حالياً، ويتهم به طيفاً آخر، كان ركيزة وأساس تلك الوثيقة السياسية، بل ذهبت لأخطر من ذلك عندما أكدت على أن تجمع الوحدة ورئيسها يرون أن موقفهم واستخدامهم لضرب الطائفة الأخرى، كان نتيجة قناعة أساسية بمفهوم طائفي يقوم على أساس القبول بـ «التحصين من طغيان الطائفة إلى الصبر على طغيان القبيلة».

التوصيف الطائفي للمحمود وتجمعه في وثيقتهما السياسية، جعل من جمعية الأصالة (السلفية) تقرر الانسحاب من «جمعيات الفاتح»، ومن بين الأسباب التي عدّدتها أن المحمود وتجمعه مازالوا متمسكين بتقريرهم السياسي الذي «هاجموا فيه الشارع السني واتهموه صراحةً بالطائفية والعمالة للنظام، وبأنه مجرد فزعة لحفظ كيان الطائفة ولا يحمل مشروعاً وطنيا»؛ وأن «فزعة (الشارع السني) لم تكن إلا لحفظ كيان الطائفة».

هذه حقائق تاريخية تؤكد حقيقة مَنْ أظهر روح الكراهية الطائفية في البحرين، وهي موثقة في تقريره السياسي، ولا يمكن للمحمود وأتباعه التملص منها أبداً بعد أن أقرّوا بها على أنفسهم، فهي لاصقة بظهورهم وباعترافاتهم حتى قيام الساعة.

لقراءة المقالات السابقة

السعودية تسعى بكل إخلاص لحل مشكلات المنطقة بما تملكه من دور سياسي كبير

الدكتور عبدالله بن عبدالملك آل الشيخ

سفير خادم الحرمين الشريفين لدى مملكة البحرين

(كلمة سفير خادم الحرمين الشريفين لدى مملكة البحرين الدكتور عبدالله بن عبدالملك آل الشيخ بمناسبة اليوم الوطني للمملكة العربية السعودية)

□ يمثل اليوم الوطني بالنسبة للمملكة العربية السعودية حكومة وشعبا وهي تحتفل بالذكرى الرابعة والثمانون لتوحيدها عودة للتاريخ وتحديدا عام 1351هـ الموافق 1932م حيث استطاع مؤسس المملكة المغفور له بإذن الله الملك عبد العزيز بن عبدالرحمن آل سعود توحيدها بعد جهاد استمر لمدة 32 عاما منذ 1329هـ الموافق 1900م من اجل لم صفوف أبناء المملكة تحت راية التوحيد في وحدة سياسية واجتماعية وتنظيمية بعد أن كانوا لفترة طويلة كيانات وقبائل متفرقة ومتناحرة فتأسست دولة عربية فتية تزهو بتطبيق شرع الله وتصدح بتعاليم الإسلام السمحة وقيمه الإنسانية، حريصة على التضامن العربي والإسلامي، والسلم الدولي وفق رؤية سياسية واعية للمغفور له الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن رحمه الله الذي استطاع أن يجعل من المملكة العربية السعودية دولة لها ثقلها العربي والإسلامي والدولي، فكانت المملكة من الدول المؤسسة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ومنظمة الأمم المتحدة.

وقد استمد رحمه الله من الشريعة الإسلامية منهاجا ونبراسا له، فحقق بفضل الله ما يصبوا إليه، وتكاتف الناس حوله وجعل للوطن شعارا يعتز فيه كل مسلم وهو راية التوحيد وتحقق لهذه الأرض أمنها واستقرارها وازدهرت الحياة، وسن الأنظمة والقواعد وفق دستور شرعي يعطي كل ذي حق حقه.

واستطاع بحنكته أن يعطي للحُكم في هذه البلاد مفهوما جديدا للإصلاح، حيث بيّن للناس أنه منهم ومعهم وأنه يشاركهم همومهم وسعى لدحر الظلم ونشر العدل ووحد هذه البلاد على عقيدة صحيحة وعلى قلب واحد وشعب واحد، وترجم تلك المعاني في حياته وأخذ يبني البلاد ويجمع شمل الأمة ويوحد رأيها وكلمتها، وبعد اكتمال مقومات الوحدة وإعلان قيام المملكة العربية السعودية، وضع أسس وقواعد الدولة، كان لبعد نظره وذكائه الفضل بعد الله في بناء الدولة الحديثة وتعزيز ركائزها وبناءها داخليا ثم مّد علاقات حسن الجوار والصداقة إلى الدول المجاورة والصديقة.

وقد نعم شعب المملكة بعد هذه الملحمة التاريخية القوية التي يسودها الحب والاحترام بالتنمية ورغد العيش وأصبح ذلك التناحر وعدم استتباب الأمن والتخلف والعصبية من الماضي بعد تأسيس كيان قوي فعال قائم على العدل والأمن والذين يعتبران داعم رئيسي للاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، استطاع أبناؤه الكرام من بعده أن يكملوا المسيرة ويجعلوا هذه الجزيرة واحات من البناء والازدهار المتواصل الذي نعيشه اليوم مستمدين من رؤية وحكمة والدهم الكثير الكثير، حيث تعاقب على الحكم من بعده الملوك سعود، وفيصل، وخالد وفهد - رحمهم الله.

واليوم يحمل الراية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يعضده ولي العهد سمو الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي ولي العهد، وسمو الامير مقرن بن عبدالعزيز - حفظهم الله - ولأن اليوم الوطني ذكرى غالية على قلوب الجميع يحتفي فيها بالعطاء والانجاز وتمثل فرصة كبرى للتفكير في هذه المسيرة التي تحققت ويستلهم منها العبر والدروس لهذا القائد الفذ الذي استطاع بحنكته ونافذ بصيرته وإيمانه الراسخ بالله عز وجل، أن يبني هذه الدولة الشامخة ويشيد ثوابتها النيرة التي نشهد تطورها ونتطلع لغد أفضل في سعينا الدائم إلى كل ما من شأنه رفعة الوطن في جميع المجالات للّحاق بركب الدول المتقدمة، حيث قطعت المملكة ولله الحمد شوطا كبيرا في سنوات قصيرة قياسا بعمر الأمم ما جعلها تحتل مركزا مرموقا على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي والإنساني والاجتماعي من خلال المحافظة على ثوابتها كدولة إسلامية لها أهميتها العظمى كمهبط للوحي وقبلة للمسلمين ودورها المهم في الدفاع عن القضايا العربية والإسلامية والدولية العادلة والحرص على تعزيز مبادئ السلم والعدل والأمن في العالم، وتسعى بكل إخلاص لحل مشكلات المنطقة والقضايا الدولية بما تملكه من دور سياسي كبير في العالم العربي والإسلامي والدولي، وبما تملكه من مصداقية سياسية نظرا لتمتعها بدبلوماسية متزنة نالت الاحترام الدولي لآرائها وبُعد نظرها ومبادراتها الحكيمة ومواقفها الإنسانية النبيلة.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أشيد بالعلاقات الأخوية المتميزة التي تربط بين المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين الشقيقة القائمة على الود الخالص والمحبة الصادقة بين القيادتين والشعبين، وعلى ما تلقاه السفارة من رعاية وتقدير كريمين من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى وصاحب السمو الملكي الامير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء - حفظهم الله، ومن جميع المسئولين والجهات والمؤسسات الحكومية والخاصة في مملكة البحرين الشقيقة.

كما يشرفني أن ارفع باسمي ومنسوبي سفارة خادم الحرمين الشريفين في مملكة البحرين الشقيقة أسمى عبارات التهاني والتبريكات للقيادة الرشيدة والأسرة المالكة الكريمة ولسمو الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية و نائبه سمو الأمير عبدالعزيز بن عبدالله آل سعود، والشعب السعودي الوفي النبيل، سائلين المولى عز وجل أن يديم على بلادنا نعمة الأمن والاستقرار والعطاء والرخاء تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد حفظهم الله ورعاهم.

هدف التوافقات المطلوبة

جميل المحاري

jameel.almahhari@alwasatnews.com

□ لكي يتم التوصل لأية توافقات أو حلول صحيحة، تخرج البحرين من الوضع المتأزم، يجب أن يقبل الجميع بأطراف النزاع، وأن يرى في هذه الأطراف ما يكون المجتمع البحريني بتلاوينه المختلفة، فالبعض لايزال يروّج لفكرة أن الجمعيات السياسية المعارضة ما هي إلا قوى تخريبية تسعى لتقويض الدولة، وأن التحركات التي بدأت في العام 2011 واستمرت حتى الآن هي محاولة للانقلاب على الدولة والسلطة، وليست حركة احتجاجية تطالب بإصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية.

ورغم أن الجميع يتفق على توصيف الوضع الحالي من تفشي الفساد وازدياد رقعة الفقر في المجتمع، وعدم وجود فرص عمل حقيقية ومجزية لأبناء البحرين من الخريجين الجامعيين، وتفاقم الأزمة الإسكانية وتدني الرواتب وتقلص الطبقة الوسطى في مقابل ازدياد أعداد الأسر الفقيرة، واستحواذ طبقة معينة على المقدرات العامة، إلا أن الخلاف يكمن في طريقة معالجة هذه الأوضاع التي تسوء يوماً بعد آخر.

البعض يرى أن كل ذلك يمكن معالجته من خلال المكرمات أو رفع أجور المواطنين العاملين في القطاع العام، واستمرار وزيادة علاوة الغلاء، أو من خلال تغيير هذا الوزير أو ذاك. وكل ذلك لا يعدو كونه حلولاً ترقيعية تعالج النتائج ولا تقترب من الأسباب الحقيقية وراء هذا الواقع. هذا البعض لا يعطي حلولاً عملية للتغير نحو الأفضل، ويحاول ترويج فكرة أن أي إصلاح حقيقي إنما سيكون على حساب المكوّن الآخر، فإن تصحيح الدوائر الانتخابية لتكون عادلة وأن يكون صوت واحد لكل مواطن، يعني بالنسبة له في نهاية الأمر زيادة عدد الدوائر الانتخابية المحسوبة على طائفة معينة على حساب الدوائر الانتخابية المخصصة لطائفته، حتى وإن كانت في الأساس مشكّلةً بصورة ظالمة.

في حين ترى القوى الوطنية المعارضة أن مثل هذا الواقع لا يمكن تغيره إلا من خلال مشاركة البحرينيين جميعاً في صنع القرار، وذلك ما يؤكده دستور مملكة البحرين من أن «الشعب مصدر السلطات جميعاً».

كما ترى القوى الوطنية المعارضة بأن أنصاف الحلول أو تقديم بعض التنازلات، لا يمكن أن تكون حلاً مستقبلياً، فإن أحدثت انفراجاً مؤقتاً واستقراراً أمنياً لوقت قصير، فإن الأوضاع ستعود مرة أخرى إلى نقطة البداية، ما يعني المزيد من الضحايا والمزيد من الخسائر لكلا الجانبين. ولذلك فإن الموافقة على أيٍّ من الحلول المطروحة مرتبط بشكل أساسي بمدى ارتباط هذه الحلول أو المبادرات ومساهمتها في حصول أبناء الوطن على حقوقهم المشروعة في السكن والعمل والحياة الكريمة، أي أن ما ينظر إليه في الوقت الراهن من مطالب سياسية كتعديل للدوائر الانتخابية ومجلس للنواب كامل الصلاحيات يراقب ويشرع دون وجود مجلس موازٍ معين، واستحداث آلية لتشكيل حكومة تحظى بثقة الشعب، كلها تصب في نهاية الأمر في إيجاد آليات تضمن ولو جزءًا بسيطاً من حصول المواطنين على حقوقهم.

ولذلك فإن المشاركة أو مقاطعة الانتخابات النيابية المقبلة وبهذا المفهوم لن تكون نقطة مفصلية في مسيرة التحركات الحالية، ولن تحل الأزمة أو تعقّدها، إنّما هي أسلوب وطريقة واحدة من عدة طرق للضغط في اتجاه تحقيق المطالب.

لقراءة المقالات السابقة

الأمانة العامة للتظلمات حققت في شكوى السيدة اللبنانية

الأمانة العامة للتظلمات

وزارة الداخلية

□ تابعت الأمانة العامة للتظلمات مقال الكاتبة مريم الشروقي الذي نُشر بالصحيفة في العدد 4399 أمس الثلثاء (23 سبتمبر/ أيلول 2014) الموافق 28 ذي القعدة 1435هـ والذي جاء بعنوان (الأمانة العامة للتظلّمات وحق السيدة اللبنانية!) وزعمت فيه أن الأمانة العامة للتظلمات لم تُجرِ تحقيقاً جديّاً في قضية سيدة لبنانية زُجّت في السجن مدّة 15 شهراً من غير حكم.

لذا توضح الأمانة العامة للتظلمات أنها فتحت تحقيقاً في القضية المذكورة بتاريخ 2014/6/24 حيث انتقل محقق من الأمانة العامة للتظلمات إلى مركز الإيواء للالتقاء بالسيدة الشاكية في ذات يوم تلقّي الشكوى وتم الاستماع إلى إفادتها، والاطلاع على المستندات القضائية وقرارات الإيداع وقرارات المنع بالسفر التي صدرت بحقها.

وتبيّن من مجريات التحقيق ما يلي:

1 - تم تقديم السيدة المذكورة إلى النيابة العامة بتاريخ 2013/7/25 بتهمة دخول البلاد بصورة غير مشروعة واستعمال محرر مزور والإقامة غير المشروعة، وتم حبسها احتياطياً على ذمة التهم الموجهة إليها.

2 - بتاريخ 2013/9/18 حكمت المحكمة الصغرى الجنائية الثانية بحبسها عشرة أيام مع النفاذ عما أُسند إليها من تهمة الإقامة غير المشروعة، وأمرت بإبعادها نهائياً عن البلاد بعد تنفيذ العقوبة المقررة.

3 - تم تنفيذ الحكم الصادر ضد المذكورة المتعلق بالحبس، وتعذر تنفيذ الشق الثاني منه وهو الإبعاد كون اسمها مدرجاً بقوائم الممنوعين من السفر بموجب قرارات قضائية من المحاكم المدنية تتضمن مطالبات مالية لتورطها بعدة قضايا مدنية، وهذه القرارات جاءت على النحو التالي:

قرار المحكمة الصغرى المدنية الخامسة بتاريخ 2013/4/6 بمنع المدعوة من السفر.

قرار المحكمة التنفيذية الرابعة بتاريخ 2013/4/29 بمنع المدعوة من السفر.

قرار الأمور المستعجلة الدائرة الأولى بتاريخ 2013/8/27 بمنع المدعوة من السفر.

قرار المحكمة التنفيذية الثالثة 2013/10/22 بمنع المدعوة من السفر.

مما سبق تبيّن أن تواجد السيدة المذكورة بمركز الإيواء كان بموجب قرارات وأحكام قضائية صادرة بحقها، حتى صدور قرار محكمة الاستئناف العليا الأولى بتاريخ 2014/8/31 بإخلاء سبيلها، حيث تم تنفيذ ذلك على الفور، ومن ثم فإن أوراق الشكوى لم تفصح عن وقوع فعل مؤثم صادر من أحد منتسبي وزارة الداخلية أثناء أو بسبب أو بمناسبة تأديته لواجبات وظيفته، وعليه فقد تم حفظ الشكوى.